

Distr.: General  
14 April 2008  
Arabic  
Original: English

الجمعية



الدورة الرابعة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٦ أيار/مايو - ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

## تقرير الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار هذا التقرير إلى جمعية السلطة بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ويقدم التقرير الحصيلة العادية لأعمال السلطة على مدى الأشهر العشرة الماضية، كما يتضمن استعراضاً عاماً للحالة الراهنة للتعيين في قاع البحار العميقة وآفاقه.

### ثانياً - عضوية السلطة

٢ - السلطة هي المنظمة التي من خلالها تقوم الدول الأطراف في الاتفاقية، وفقاً للجزء الحادي عشر من الاتفاقية بتنظيم ومراقبة الأنشطة المضطلع بها في المنطقة، ولا سيما بهدف إدارة موارد المنطقة. ويتعين أن يتم ذلك وفقاً لنظام التعيين في قاع البحار العميقة الذي أنشأه الجزء الحادي عشر من الاتفاقية وأحكامها الأخرى ذات الصلة والاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى أحكام قرارها ٢٦٣/٤٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. وكما ينص على ذلك القرار ٢٦٣/٤٨ والاتفاق نفسه، يتعين تفسير وتطبيق أحكام الاتفاق والجزء الحادي عشر من الاتفاقية مشفوعين أحدهما بالآخر بوصفهما صكاً واحداً. وفي حال وجود أي تضارب بين الاتفاق والجزء الحادي عشر، تكون العبرة بأحكام الاتفاق. وتتولى السلطة،



علاوة على ذلك، عددا من المسؤوليات الأخرى المحددة، ومنها أن توزع على الدول الأطراف في الاتفاقية، المدفوعات أو المساهمات العينية الآتية من استغلال موارد الجرف القاري وراء ٢٠٠ ميل بحري عملا بالفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية.

٣ - ووفقا للفقرة ٢ من المادة ١٥٦ من الاتفاقية، تكون جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أعضاء في السلطة بحكم الواقع. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغ عدد الأعضاء في السلطة ١٥٥ عضوا (١٥٤ دولة والجماعة الأوروبية).

٤ - وفي التاريخ ذاته، كان عدد الأطراف في اتفاق عام ١٩٩٤ قد بلغ ١٣١ طرفا، بانضمام البرازيل وأوروغواي إليه منذ الدورة الثالثة عشرة للسلطة. أما أعضاء السلطة الأربعة وعشرون الذين صاروا أطرافا في الاتفاقية قبل اعتماد اتفاق عام ١٩٩٤ فلم يصبحوا بعد أطرافا في ذلك الاتفاق. وهم كما يلي: أنتيغوا وبربودا وأنغولا والبحرين والبوسنة والمهرسك وجزر القمر وجزر مارشال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ودومينيكا والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا والسودان والصومال والعراق وغامبيا وغانا وغينيا - بيساو ومالي ومصر واليمن.

٥ - وبالرغم من أن أعضاء السلطة الذين ليسوا أطرافا في اتفاق عام ١٩٩٤ يشاركون بالضرورة في أعمال السلطة بمقتضى الترتيبات المستندة إلى الاتفاق، فإن انضمامها إليه سيضع حدا للتعارض القائم حاليا بالنسبة لتلك الدول. ولهذا السبب، درج الأمين العام، منذ عام ١٩٩٨ وبطلب من الجمعية، على تعميم مذكرة شفوية على جميع الأعضاء الذين يوجدون في هذا الوضع، يحثهم فيها على النظر في إمكانية الانضمام إلى اتفاق عام ١٩٩٤. وفي المذكرة الأخيرة، التي عمت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ووجه الانتباه إلى الفقرات ذات الصلة من تقرير الأمين العام عن عام ٢٠٠٧ (ISBA/13/A/2) وإلى الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٢/٢١٥ التي أهابت بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية وفي الاتفاق أن تفعل ذلك تحقيقا لهدف المشاركة العالمية في هذين الصكين. ويشجع الأمين العام جميع أعضاء السلطة الذين لم يصبحوا بعد أطرافا في اتفاق عام ١٩٩٤ على أن يفعلوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

٦ - وتعد قلة عدد الحاضرين في اجتماعات الجمعية مشكلة متكررة تواجهها السلطة. فالجمعية تعتبر الهيئة العليا للسلطة، التي تكون بقية الأجهزة الرئيسية مسؤولة أمامها كما تنص على ذلك الاتفاقية بالتحديد. وعلى وجه الخصوص، فإن مناقشة التقرير السنوي

للأمين العام تتيح فرصة سانحة للبيانات العامة بشأن عمل السلطة. وتقوم الجمعية أيضا بإقرار ميزانية السلطة وانتخاب الأمين العام وأعضاء المجلس وأعضاء لجنة الشؤون المالية.

٧ - وقد نوقشت هذه المسألة في الدورة الثالثة عشرة للسلطة، حيث حظيت بتأييد حار مناشدة الأمين العام الوفود إقناع زملائه بضرورة المشاركة في اجتماعات السلطة. وأشار كذلك إلى أن انتفاء النصاب في اجتماعات الجمعية قد يؤثر سلبا في عملية صنع القرارات داخل السلطة. وطلب من الأمين العام أن يدرس إمكانية تغيير تاريخ الدورة السنوية للسلطة لتشجيع مزيد من الأعضاء على الحضور. وكنتيجة لذلك، يشار إلى أن تاريخ الدورة الرابعة عشرة قدم إلى أيار/مايو، بدلا من تموز/يوليه. وقد جرى التبكير بنشر مذكرة المعلومات الاعتيادية التي تطلع الأعضاء على المسائل المزمع مناقشتها أثناء الدورة، وذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٨ - وبحث مسألة الحضور في اجتماعات السلطة أيضا أثناء المناقشة المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، التي عقدت إبان الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وفي القرار ٢١٥/٦٢، حثت الجمعية العامة جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على حضور الدورات التي تعقدها السلطة، وأهابت بالسلطة أن تواصل بحث جميع الخيارات، بما في ذلك تقديم توصيات محددة بشأن مسألة مواعيد انعقاد تلك الدورات، لزيادة عدد الحاضرين في كينغستون وضمنان المشاركة العالمية. وفي البيان الذي ألقاه الأمين العام للسلطة أمام الجمعية العامة، ذكر أعضاء السلطة بأن من واجبهم الحضور والمشاركة في أعمال السلطة، وحث جميع الأعضاء على الاضطلاع بدورهم بأن يكفلوا حضور ممثلين لهم في الدورة الرابعة عشرة، لا سيما بالنظر إلى أهمية القرارات التي يتعين اتخاذها أثناء تلك الدورة.

### ثالثا - البعثات الدائمة لدى السلطة

٩ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، كانت الدول التالية البالغ عددها ٢٢ دولة والجماعة الأوروبية قد أنشأت بعثات دائمة لدى السلطة: الأرجنتين وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا والبرازيل وبلجيكا وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسانت كيتس ونيفيس وشيلي والصين وغابون وفرنسا والكاميرون وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيجيريا وهايتي وهندوراس.

## رابعاً - الدورة السابقة للسلطة

١٠ - عقدت الدورة الثالثة عشرة للسلطة في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وانتخب ألوفولا جيمي موحبي أكيتولا (نيجيريا) رئيسة للجمعية في دورتها الثالثة عشرة. وانتخب رايموند وولف (جاميكا) رئيساً للمجلس.

١١ - وشملت أعمال الجمعية أثناء الدورة الثالثة عشرة مناقشة التقرير السنوي للأمين العام والنظر في تقرير لجنة الشؤون المالية واعتماده، وإقرار اختصاصات صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة التابع للسلطة الدولية لقاع البحار ومبادئه التوجيهية وإجراءاته (ISBA/13/A/6).

١٢ - وكان الجزء الرئيسي من أعمال المجلس أثناء الدورة الثالثة عشرة يتمثل في النظر في المشروع المنقح لنظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة. وأثناء الدورة، أكمل المجلس قراءة مفصلة للمواد من ١ إلى ٤٣ واتفق على إدخال تنقيحات على بعضها. واتفق على أن يدرس المجلس مشاريع المواد العالقة والمرفقات من الأول إلى الرابع في عام ٢٠٠٨ (انظر الفرع ثالث عشر أدناه).

١٣ - ونظر المجلس أيضاً في مسألة حجم اللجنة القانونية والتقنية وتشكيلها في المستقبل والإجراءات المتعلقة بالانتخابات المقبلة. وبالرغم من أن المجلس لم يستطع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حجم اللجنة في المستقبل، فقد وافق على ضرورة تبسيط إجراءات الانتخابات المقبلة بغية تلافي المشاكل التي واجهها المجلس في الانتخابات السابقة للجنة. ووافق المجلس، في هذا الصدد، على الإجراء المتعلق بتسمية المرشحين للانتخابات المقبلة وطلب أيضاً من الأمين العام إعداد تقرير لينظر فيه المجلس في عام ٢٠١٠ بشأن سير أعمال اللجنة، وذلك لكي يقرر في عام ٢٠١٠ عدد أعضاء اللجنة الذين يتعين انتخابهم في عام ٢٠١١. ويرد قرار المجلس في الوثيقة ISBA/13/C/6.

١٤ - وأحاط المجلس علماً ببيان الأمين العام بشأن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بأنشطة التنقيب التي تقوم بها الشركات المتعاقدة (ISBA/13/C/4) وتقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة أثناء الدورة الثالثة عشرة (ISBA/13/C/3).

## خامساً - البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة وحصاناتها

١٥ - دخل البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها حيز النفاذ في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣. ومنذ الدورة الثالثة عشرة للسلطة، أصبح عضوان آخران في السلطة (بولندا وفنلندا) طرفين في البروتوكول. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغ أعضاء

السلطة الذين هم أطراف في البروتوكول ٢٥ عضوا وهم: الأرجنتين وإسبانيا وألمانيا وأوروغواي وإيطاليا والبرتغال وبولندا وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجمهورية التشيكية والدانمرك وسلوفاكيا وشيلي وعمان وفنلندا والكاميرون وكرواتيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريشيوس والنرويج والنمسا ونيجيريا والهند وهولندا.

١٦ - ويحث الأمين العام أعضاء السلطة الآخرين على النظر في أن يصبحوا أطرافا في البروتوكول الذي يتيح أمورا من حملتها الحماية الأساسية لممثلي أعضاء السلطة الذين يحضرون اجتماعات السلطة أو الذين يسافرون على تلك الاجتماعات أو الذين يغادرونها. كما يمنح للخبراء الموفدين في مهام من قبل اللجنة الامتيازات والحصانات اللازمة التي تكفل لهم الاستقلالية في أداء وظائفهم إبان فترة المهام الموكولة إليهم وأثناء الوقت الذي ينفقونه في أسفارهم المرتبطة بتلك المهام.

## سادسا - علاقات السلطة مع البلد المضيف

١٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وجه الأمين العام انتباه الحكومة المضيفة إلى عدد من مواطن القصور المتصلة بمبنى المقر وإلى المشاكل التقنية التي تشوب المعدات في مركز جامايكا للمؤتمرات. وقد استفحلت تلك المشاكل أثناء الدورة الثالثة عشرة، حيث لاحظت الوفود تعطل النظم السمعية في مركز المؤتمرات بصورة متواترة. واكتشف أن تلك المشاكل كانت تعزى إلى كون النظم القائمة مضي عليها أكثر من ٢٠ سنة، وبالرغم من أنها ظلت تشتغل جيدا خلال سنوات عديدة فقد أصبحت الآن عتيقة.

١٨ - وفي أعقاب مناقشة جرت بين الإدارات الحكومية المعنية، تلقى الأمين العام بسرور، في آذار/مارس ٢٠٠٨، نبأ مفاده أن حكومة جامايكا رصدت مبلغا يفوق ٤٢٠ مليوناً (بالدولار الجامايكي) لترميم مركز المؤتمرات على نحو شامل، بما في ذلك تجديد نظم الصوت والترجمة الشفوية والارتقاء بنوعيتها. ومن المتوقع أن يتم إنجاز أعمال التجديد الأشد إلحاحا قبل الدورة الرابعة عشرة.

١٩ - ويعرب الأمين العام عن تقديره الخالص لحكومة جامايكا لما أبانت عنه بذلك من التزام إزاء مستقبل مركز المؤتمرات وإزاء السلطة، كما يعرب عن تقديره لعلاقة العمل الإيجابية والبناءة جدا، التي قامت بين الأمانة والحكومة المضيفة على مدى السنة الماضية.

## سابعاً - علاقات السلطة مع المتحدة وهيئات أخرى

٢٠ - حافظت السلطة على علاقة عمل جيدة مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة، التي تقدم للسلطة خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وخدمات المؤتمرات بموجب اتفاق العلاقة المبرم بين الأمم المتحدة والسلطة الدولية لقاع البحار. كما حافظت علاقتها الوثيقة مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة ومع إدارات ودوائر أخرى معنية في الأمم المتحدة.

## ثامناً - الأمانة

٢١ - شملت التغييرات التي شهدتها الأمانة خلال الفترة قيد الاستعراض تعيين موظف تنفيذي (ف-٥) وموظف للموارد البشرية (ف-٣) عقب إجراء منافسات مفتوحة لملء الشاغرين الناشئين في ملاك التوظيف الموافق عليه. ومثلت هاتان الوظيفتان على أساس توصيف محدث للوظيفتين في ضوء استعراض الإدارة الداخلية الذي أُجري في عام ٢٠٠٦.

٢٢ - وعملاً بأحكام النظامين الأساسيين والإداري لموظفي السلطة، أنشئ مجلس مشترك للطعون مؤلف من رئيس وأربعة أعضاء على النحو التالي:

الرئيس

مايكل وود (عينه الأمين العام بعد التشاور مع لجنة الموظفين)

عضوان عينهما الأمين العام:

كوي روشي

غريتا كومار شبيتي

عضوان اختارهما ممثلو الموظفين:

دونالد جي. روجرز

غوينالي لو غورون

ووفقاً للقاعدة ١١١-١ (ج) من النظام الإداري للموظفين، تمتد ولاية الأعضاء لفترة سنتين اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠٠٨. ويعتبر رئيس مجلس الطعون المشترك وأعضاؤه "خبراء موفدين في بعثة" أثناء أدائهم لمهامهم في خدمة السلطة. وتنطبق عليهم أحكام المادة ٩ من بروتوكول امتيازات وحصانات السلطة والمادتين ٢٦ (١) (هـ) و ٣٥ من اتفاق المقر بين السلطة وحكومة جامايكا.

## تاسعا - الميزانية والشؤون المالية

### ألف - الميزانية

٢٣ - في الفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، اعتمدت جمعية السلطة ميزانية قدرها ٤٠٠ ٧٨٢ ١١ دولار. وشكّل ذلك زيادة إسمية متوسطة بنسبة ٤,٤٦ في المائة لكل سنة من الفترة المالية بالمقارنة مع الفترة السابقة (٢٠٠٥-٢٠٠٦). لكنها تمثل نقصانا في الميزانية بالقيمة الحقيقية إذا أخذت عوامل التضخم بعين الاعتبار.

٢٤ - أما بالنسبة للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، فيقترح الأمين العام ميزانية قدرها ٤٠٠ ٧٥٢ ١٢ دولار. وترد تفاصيل احتياجات الميزانية في الوثيقتين ISBA/14/A/3 و ISBA/14/C/3.

### باء - حالة الاشتراكات

٢٥ - وفقا للاتفاقية ولاتفاق عام ١٩٩٤، تغطي النفقات الإدارية للسلطة من الاشتراكات المقررة على أعضائها ريثما تتوافر للسلطة أموال تكفي لتغطية هذه النفقات من مصادر أخرى. وسيوضع جدول الأنصبة المقررة على أساس جدول الأنصبة المستخدم في وضع الميزانية العادية للأمم المتحدة، مع إدخال تعديلات حسب الفروق في العضوية. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، تلقت السلطة من ٣١ في المائة من أعضائها نسبة ٥٨,٦ في المائة من قيمة الاشتراكات في ميزانية عام ٢٠٠٨ المستحقة على الدول الأعضاء والجماعة الأوروبية.

٢٦ - وبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة الدفع من الدول الأعضاء عن الفترات السابقة (١٩٩٨-٢٠٠٧) ٤٤٧ ٩٥٢ دولارا. وترسل الإخطارات بشكل منتظم إلى الدول الأعضاء لتذكيرها بالمبالغ المتأخرة لديها. ووفقا للمادة ١٨٤ من الاتفاقية والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للجمعية، لا يكون لعضو السلطة المتأخر عن سداد اشتراكاته المالية أي حق في التصويت إذا كان مبلغ ما تأخر عن دفعه يساوي مبلغ الاشتراك المستحق عليه عن السنتين السابقتين أو يزيد عليه.

٢٧ - وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان على ٥٧ عضوا من أعضاء السلطة مبالغ متأخرة عن فترة سنتين أو أكثر. وهذه الدول الأعضاء هي: الأرجنتين، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، بليز، بنما، بنن، بوركينافاسو، بوليفيا، بيلاروس، توغو، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر القمر، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة، جيبوتي، دومينيكا، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، صربيا، الصومال، العراق، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كوبا، كوت ديفوار، لكسمبرغ، مالي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيبال، نيوي، هندوراس.

٢٨ - وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ أيضا، بلغ رصيد صندوق رأس المال العامل ٤٣٨ ٧١١ دولارا.

### جيم - الصندوق الاستثماري للترعرات

٢٩ - أنشئ في عام ٢٠٠٢ صندوق استثماري للترعرات من أجل مشاركة أعضاء لجنة الشؤون المالية واللجنة القانونية والتقنية الوافدين من البلدان النامية، على إثر طلب من الجمعية لتعزيز مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في هاتين الهيئتين. وقبل إنشاء الصندوق، كان حضور الأعضاء من البلدان النامية لاجتماعات هاتين الهيئتين ضعيفا بصفة عامة، لأسباب مالية على ما يبدو. وقد تحسنت هذه الحالة منذ إنشاء الصندوق. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية أحكاما وشروطا مؤقتة لاستخدام الصندوق بناء على توصية من لجنة الشؤون المالية، وعدلتها في عام ٢٠٠٤ (انظر ISBA/9/A/9، الفقرة ٢٤؛ و ISBA/9/A/5-ISBA/9/C/5).

٣٠ - ويتكون الصندوق من التبرعات الواردة من أعضاء السلطة وغيرهم. ومنذ إنشاء الصندوق، وردت تبرعات مجموعها ٨٥ ٨١٨ دولارا من: إسبانيا (٢٠ ٠١٨ دولارا) وإندونيسيا (١ ٠٠٠ دولارا) وأنغولا (٣٠٠ دولارا) والبرازيل (١٠ ٠٠٠ دولارا) وترينيداد وتوباغو (١٠ ٠٠٠ دولارا) وعمان (١٠ ٠٠٠ دولارا) والمكسيك (٢ ٥٠٠ دولارا) وناميبيا (١ ٣٠٠ دولارا) والنرويج (٢٥ ٠٠٠ دولارا) ونيجيريا (٥ ٠٠٠ دولارا) و م. بابانجيدا أليو أون (٥٠٠ دولارا) و ي. كازمين (٢٠٠ دولارا).

٣١ - وفي عام ٢٠٠٣، أذنت الجمعية، بناء على توصية من لجنة الشؤون المالية، بسلفة قدرها ٧٥ ٠٠٠ دولار لتكملة التبرعات، تُدفع للصندوق من رصيد الفوائد الآتية من صندوق رسوم الطلبات التي دفعها المستثمرون الرواد السابقون (انظر ISBA/9/A/5-ISBA/9/C/5). وفي الدورة الحادية عشرة، أذنت الجمعية للأمين العام، بناء على توصية من لجنة الشؤون المالية، بأن يقدم، في الحدود اللازمة، سلفة أخرى قدرها ٦٠ ٠٠٠ دولار من المصدر نفسه لغرض تشغيل صندوق التبرعات في عام ٢٠٠٦ (انظر ISBA/11/A/8-ISBA/11/C/9). لكن في الدورة الثانية عشرة المعقودة في ٢٠٠٦، قررت لجنة



الشؤون المالية، في ضوء رصيد الصندوق آنذاك، عدم الموافقة على تقديم أي سلف أخرى للصندوق في عام ٢٠٠٧.

٣٢ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغ رصيد صندوق التبرعات ٤٩٥ ٦٩ دولاراً، بما في ذلك الإيرادات المتراكمة البالغة ٢٣٥ ٦ دولاراً. ويصل المبلغ الإجمالي المدفوع من الصندوق حتى الآن إلى ١٥٧ ٥٥٧ دولاراً.

## دال - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

٣٣ - أنشأت الجمعية في عام ٢٠٠٦ صندوق هبات السلطة الدولية لقاع البحار للبحوث العلمية البحرية في المنطقة (انظر ISBA/12/A/11). والغرض من الصندوق هو تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة لمنفعة البشرية جمعاء، ولا سيما بدعم مشاركة العلماء المؤهلين والموظفين الفنيين من البلدان النامية في برامج البحوث العلمية البحرية وبمنحهم فرص المشاركة في التعاون التقني والعلمي الدولي، بطرق منها برامج التدريب والمساعدة الفنية والتعاون العلمي.

٣٤ - وعملاً بقرار الجمعية، كان رأس المال الابتدائي للصندوق يتكون من الرصيد المتبقي حتى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من رسوم الطلبات التي سددتها المستثمرون الرواد المسجلون، بموجب القرار الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار، عملاً بالفقرة ٧ (أ) من القرار الثاني، إضافة إلى الفوائد المستحقة عليها. ويمكن تقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق من السلطة وأعضائها والدول الأخرى والمنظمات الدولية المعنية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية والمنظمات الخيرية والشركات والأفراد.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية، بناء على توصية لجنة الشؤون المالية، قواعد وإجراءات تفصيلية لإدارة صندوق الهبات واستخدامه (انظر ISBA/13/A/6، المرفق). وهي تتضمن توجيهات مفصلة بشأن عملية تقديم طلبات المساعدة إلى الصندوق، والمعلومات التي ينبغي تقديمها ونوع الأنشطة التي يمكن أن تكون مؤهلة للتمويل، فضلاً عن تعميم نتائج برامج البحث العلمي البحري وبرامج التعاون العلمي والإبلاغ عنها. ويمكن لأي بلد من البلدان النامية أو غيرها تقديم طلبات الحصول على المساعدة من الصندوق إذا كانت ستعود بالنفع على علماء من بلدان نامية. ومن المقرر تشكيل فريق استشاري يعينه الأمين العام لتقييم طلبات الحصول على المساعدة من الصندوق. وسيتألف الفريق من: (أ) ممثلين دائمين لدى السلطة؛ و (ب) ممثلين عن مؤسسات تعليمية أو منظمات ذات طابع دولي؛ و (ج) أشخاص وثيقي الصلة بعمل السلطة. ويتم تعيين أفراد الفريق مع إبقاء الاعتبار

الواجب للتمثيل الجغرافي العادل. ووفقا للمبادئ التوجيهية، أجرى الأمين العام التعيينات الأولى في الفريق في آذار/مارس ٢٠٠٨. وترد أسماء الأشخاص المعينين في مرفق هذا التقرير. ومن المتوقع أن يعقد الفريق الاستشاري اجتماعه الأول بالاقتران مع الدورة الرابعة عشرة للسلطة.

٣٦ - وتتولى أمانة السلطة إدارة الصندوق ويتوجب عليها أن تسعى إلى عقد ترتيبات مع الجامعات والمؤسسات العلمية والمتقاعدين وكيانات أخرى من أجل إتاحة الفرص لعلماء البلدان النامية للمشاركة في أنشطة البحث العلمي البحري. ومن هذه الترتيبات ما يتعلق بخفض رسوم التدريب أو الإعفاء منها. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اضطلعت الأمانة بعدد من الأنشطة الرامية إلى استرعاء انتباه الجهات المانحة الدولية إلى الفرص التي يتيحها الصندوق والتشجيع على تقديم تبرعات إضافية. وتشمل تلك الفرص إصدار نشرة صحفية ومواد دعائية ذات صلة، وبدء تشغيل حيز مصمم تصميمًا خاصًا في الموقع الشبكي للسلطة تحت العنوان <http://www.isa.org.jm/en/efund>، وإنشاء شبكة من المؤسسات المتعاونة التي قد ترغب في توفير أماكن للمشاركة في دورات أو بحوث. إضافة إلى ذلك، نظمت الأمانة اجتماع مائدة مستديرة غير رسمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من أجل التعريف بالصندوق لدى طائفة واسعة من المساهمين والمؤسسات الشريكة والمستفيدين المحتملين.

٣٧ - وحتى آذار/مارس ٢٠٠٨، أعربت المؤسسات التالية عن رغبتها في التعاون مع السلطة فيما يتعلق بالصندوق: المركز الأوقيانوغرافي الوطني (المملكة المتحدة)، والمعهد القومي لتكنولوجيا المحيطات (الهند) والمعهد الفرنسي لبحوث استغلال البحار (Ifremer)، والمؤسسة الاتحادية للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية (ألمانيا)، والمعهد القومي للأوقيانوغرافيا (الهند) ومتحف التاريخ الطبيعي (المملكة المتحدة) ومنظمة إنترريدج (InterRidge).

٣٨ - ويشجع الأمين العام الحكومات والمؤسسات الأخرى على المشاركة في شبكة السلطة كما يدعو أعضاء السلطة والدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والفنية والمنظمات الخيرية والشركات والأفراد على تقديم التبرعات إلى الصندوق.

## عاشرا - المكتبة والمنشورات والموقع الشبكي

### ألف - المكتبة

٣٩ - تدير المكتبة مجموعة من المراجع والمواد البحثية المتخصصة التي تملكها السلطة والتي تركز على المسائل المتعلقة بقانون البحار، وشؤون المحيطات، والتعدين في قاع البحار العميقة. وتلبي المكتبة احتياجات أعضاء السلطة والبعثات الدائمة والباحثين المهتمين بالمعلومات المتعلقة بقانون البحار وشؤون المحيطات، فضلا عن توفير المساعدة الأساسية المرجعية والبحثية لدعم عمل موظفي الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، تنهض المكتبة بمسؤولية حفظ الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطة وتوزيعها، وتساعد في برنامج المنشورات.

٤٠ - وتشمل مرافق المكتبة قاعة للقراءة يتاح فيها الاطلاع على مجموعة المنشورات للأغراض المرجعية فقط، ومحطات طرفية حاسوبية للبريد الإلكتروني، ودخول شبكة الإنترنت. ويتواصل تحسين القدرة البحثية للمجموعة المتخصصة الراهنة من خلال برنامج المكتبات الذي يهدف إلى استكمال وتعزيز المجموعة الشاملة للمكتبة من المواد المرجعية. وأجريت عملية جرد لرصد المجموعة وكفالة التوفيق بين المواد المتوافرة والقائمة الآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى اقتناء نحو ١٤٠ كتابا وقرصا مدمجا وأكثر من ٤٥٠ يومية. وورد عدد من الهبات من مؤسسات ومكتبات، منها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومعهد الولايات المتحدة للسلام. ولأغراض تيسير تصفح فهرس المكتبة على شبكة الإنترنت، أنشئت وصلة بينية على الإنترنت من أجل تمكين المستخدمين من إجراء عمليات البحث. وهذه الوصلة متاحة في كل من الموقع الشبكي الرئيسي للسلطة ومستودع البيانات المركزية.

٤١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المكتبة تلبية عدد متزايد من طلبات الحصول على نسخ من منشورات السلطة ووثائقها. وواصلت المكتبة تقديم التوجيه بشأن مصادر المعلومات المتعلقة بقانون البحار والتعدين في قاع البحار العميقة واستجابت لطلبات مقدمة من مؤسسات ومنظمات غير حكومية وجهات أكاديمية وإدارات حكومية وعامة الجمهور التماسا لمعلومات بشأن عدد من المواضيع المتعلقة بأنشطة السلطة، بما في ذلك تطور تكنولوجيا التعدين في قاع البحار العميقة، والبيانات الجغرافية المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي، والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتعيين الحدود البحرية لبلدان مختارة، والعلاقة بين التعدين في قاع البحار العميقة وحماية البيئة البحرية، وتوقعات التعدين في قاع البحار إبان

انعقاد اللجنة التحضيرية، واستغلال الموارد البحرية. ويرد معظم الطلبات إلكترونياً. وقد وردت الطلبات من أفراد ومن شتى المؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومنها المجلس العام للقانون الدولي التابع لإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي في وزارة التجارة بالولايات المتحدة؛ ومركز القيادة في الدبلوماسية العالمية في الولايات المتحدة؛ وكلية Virani للعلوم في الهند؛ وشركة Nautilus للمعادن في أستراليا؛ والبعثة الدائمة للصين لدى السلطة؛ والوكالة الوطنية للبيئة والتخطيط في جامايكا؛ ووزارة خارجية جامايكا؛ والبعثة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة؛ وإدارة الشؤون الحكومية في جامعة جزر الهند الغربية.

## باء - المنشورات

٤٢ - تشمل المنشورات التي تصدرها السلطة بصورة منتظمة خلاصة سنوية لمقررات ووثائق منتقاة صادرة عن السلطة (تنشر بالإسبانية والانكليزية والفرنسية)، ودليلاً يتضمن، بين جملة أمور، تفاصيل عن أعضاء الجمعية والمجلس، وأسماء وعناوين الممثلين الدائمين، وأسماء أعضاء اللجنة القانونية والتقنية ولجنة الشؤون المالية.

٤٣ - إضافة إلى ذلك، تنشر السلطة أيضاً وقائع حلقات العمل التي تنظمها ومجموعة من التقارير القانونية والتقنية المتخصصة. وتشمل أحدث تلك المنشورات وقائع حلقة عمل عام ٢٠٠٤ التي تناولت وضع المعايير البيئية الأساسية وبرامج رصد لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت (نشرت عام ٢٠٠٧)، ووقائع حلقة عمل عام ٢٠٠٣ التي تناولت وضع نموذج جيولوجي لموارد العقيدات المتعددة المعادن في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون في منطقة شمال المحيط الهادئ الاستوائية، والتقرير الختامي لمشروع كابلان، (انظر الدراسة التقنية رقم ٣ (٢٠٠٨) للسلطة الدولية لقاع البحار المعنونة التنوع البيولوجي، ونطاق الأنواع والتدفق الجيني في منطقة العقيدات السحيقة العمق في المحيط الهادئ؛ التنبؤ بالآثار المترتبة على التعدين في قاع البحار العميقة وإدارتها). ويمكن العثور على قائمة كاملة بجميع المنشورات الحالية الصادرة عن السلطة على الموقع الشبكي للسلطة [www.isa.org.jm](http://www.isa.org.jm).

## جيم - الموقع الشبكي

٤٤ - أعيد تصميم الموقع الشبكي للسلطة بالكامل في عام ٢٠٠٧ لزيادة وظيفة العملية وتيسير وصول المستخدمين إليه. ويحتوي الموقع على معلومات أساسية عن أنشطة السلطة، متاحة أساساً بالإسبانية والانكليزية والفرنسية. ونصوص جميع الوثائق الرسمية لهيئات السلطة وقراراتها متاحة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. أما النشرات الصحفية فهي متاحة

باللغتين الانكليزية والفرنسية فقط. ويوفر الموقع إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات متخصصة مثل مستودع البيانات المركزية ونظام المعلومات الجغرافية المعتمد على الإنترنت وقاعدة البيانات البليوغرافية وفهرس المكتبة. كما أن وقائع حلقات عمل السلطة وما صدر عنها من تقارير تقنية ومنشورات مشتركة مع جهات أخرى منشورة أيضاً في صورة إلكترونية بشكل قابل للتزليل حاسوبياً.

٤٥ - وقد تم التوسع في تعزيز وتحديث الوسطة البرنامجية البيانية المرتكزة على الإنترنت لمستودع البيانات المركزية، التي تسمح بإنتاج خرائط متنوعة تفاعلياً، حيث غدت تشمل أحدث قواعد البيانات البيولوجية. وهو يسمح أيضاً للمستخدمين بالاتصال بقواعد بيانات مكانية أخرى عبر الإنترنت وتزليل محتوياتها لتحليلها على نظام المعلومات الجغرافية للسلطة.

٤٦ - وتشمل التعزيزات الأمنية وتحسينات الهياكل الأساسية التي اضطلع بها خلال العام المنصرم تحديث الجدار الناري وتنفيذ برنامج التعافي من الكوارث الحاربي. وتمثل أهداف هذا البرنامج في حماية بيانات السلطة والحفاظ على القدرة التشغيلية للأمانة كي تستخدم إمكاناتها في مجال تكنولوجيا المعلومات في حالة وقوع كارثة طبيعية. وكخطوة إضافية في تعزيز الهياكل الأساسية، يجري العمل لبلوغ الحد الأقصى من فرص الوصول إلى الإنترنت عن طريق إتاحة تشغيل آلي للتجهيزات الاحتياطية في حالة انقطاع وصلة واحدة وكفالة التوزيع المتوازن للبيانات لتحسين سرعة الاتصال.

## حادي عشر - برنامج العمل الفني للسلطة

٤٧ - عرض برنامج العمل الفني للسلطة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ على الجمعية في الدورة الثالثة عشرة في عام ٢٠٠٧ (انظر الوثيقة ISBA/13/A/2). وما زال هذا البرنامج، الذي وافقت عليه الجمعية، يركز أساساً على الأنشطة العلمية والتقنية التي يلزم أن تقوم بها السلطة تنفيذاً لوظائفها بموجب أحكام الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ وهو يهدف، على وجه الخصوص، إلى تعزيز فهم أفضل للتأثير البيئي المحتمل للتعدين في قاع البحار العميقة.

٤٨ - وترد في الاتفاقية وفي اتفاق عام ١٩٩٤ الوظائف الفنية للسلطة. ويتعين على السلطة، إلى حين الموافقة على خطة العمل الأولى للاستغلال، أن تركز على مجالات العمل الأحد عشر الواردة في الفقرة ٥ من الفرع ١ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤. وفي ضوء الموارد المحدودة المتاحة للسلطة، تتوقف الأولوية النسبية المطلوب إعطاؤها لكل واحد من تلك المجالات على معدل تطور الاهتمام التجاري بالتعدين في قاع البحار العميقة. ويستند برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى تنفيذ الفقرات الفرعية (ج) و (د) و (و) و (ز) و (ح)

و (ط) و (ي) من الفقرة ٥ من الفرع ١ من اتفاق عام ١٩٩٤، وبصفة خاصة المجالات الرئيسية التالية:

(أ) المهام الإشرافية للسلطة فيما يتصل بالعقود الراهنة لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن؛

(ب) رصد الاتجاهات والتطورات المرتبطة بأنشطة التعدين في قاع البحار العميقة، بما في ذلك ظروف السوق الدولية للمعادن وأسعارها واتجاهاتها وآفاقها؛

(ج) وضع إطار تنظيمي مناسب للعمل مستقبلا على تنمية الموارد المعدنية للمنطقة، ولا سيما الكبريتيدات الحرارية المائية المتعددة المؤلفة من عدة معادن وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت، بما في ذلك تحديد معايير لحماية وحفظ البيئة البحرية في أثناء تنمية هذه الموارد؛

(د) تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة بعدة وسائل منها وضع برنامج مستمر لعقد حلقات عمل تقنية، وتعميم نتائج هذه البحوث، والتعاون مع المتعاقدين والدوائر العلمية الدولية؛

(هـ) جمع المعلومات وإنشاء وتطوير قواعد بيانات وحيدة للمعلومات العلمية والتقنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لبيئة المحيطات العميقة؛

(و) التقييم المتواصل للبيانات المتاحة بشأن التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في منطقة كلاريون - كليبرتون.

٤٩ - ويرد وصف للتقدم المحرز في كل جانب من جوانب برنامج العمل وتطوراته في الفرعين ثاني عشر وسادس عشر أدناه.

## ثاني عشر - حالة عقود الاستكشاف

٥٠ - يوجد حاليا ثمان متعاقدين على استكشاف العقيدات المتعددة المعادن في المنطقة. وهؤلاء المتعاقدون هم: مركز Yuzhmoregeologiya العلمي الروسي لاكتشاف البحار (الاتحاد الروسي)، و (Interoceanmetal Joint Organization، IOM) (الاتحاد الروسي، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، كوبا)، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتنمية في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات (COMRA) (الصين)، وشركة تنمية موارد المحيطات العميقة (DORD) (اليابان)، ومعهد (IFREMER) (فرنسا)، وحكومة الهند والمعهد الفيديالي للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

٥١ - وتلتزم كل جهة متعاقدة بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتها. والهدف من اشتراط تقديم التقارير هو إيجاد آلية تزود الأمين العام واللجنة القانونية والتقنية بالمعلومات السليمة عن أنشطة المتعاقدين حتى يتسنى لهما الاضطلاع بوظائفهما بموجب الاتفاقية، ولا سيما ما يتصل منها بحماية البيئة البحرية من الآثار الضارة للأنشطة في المنطقة. وتسهيلا لتقديم التقارير، أوصت اللجنة في عام ٢٠٠٢ بنموذج وهيكل للتقارير السنوية (انظر ISBA/8/LTC/2، المرفق) يشملان قائمة موحدة للمحتويات (لمحة عامة، أعمال الاستكشاف، اختبارات التعدين والتقنية المستخدمة في التعدين، التدريب، الرصد والتقييم البيئي، البيان المالي، التعديلات المقترحة لبرنامج العمل، الاستنتاجات والتوصيات)، تستند إلى الشروط الموحدة الواردة في المرفق ٤ لنظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة (انظر ISBA/6/A/18، المرفق). وترد الإشارة إلى مساعدة إضافية للمتعاقدين في إعداد تقاريرهم السنوية في التوصيات الخاصة بتوجيه المتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناجمة عن استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن في المنطقة، الصادرة عن اللجنة في عام ٢٠٠١ عملا بالمادة ٣٨ (ISBA/7/LTC/1/Rev.1).

٥٢ - وعلى الرغم من أن محتويات التقارير السنوية سرية، فإن ما يتصل بالموضوع من استنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأن التقارير السنوية يقدم في تقرير إلى الأمين العام يتضمن، حسب الاقتضاء، طلبات للاستيضاح أو لمزيد من المعلومات. ويجيل الأمين العام أي من تلك الطلبات إلى المتعاقدين في رسالة. ويجوز أيضا أن تدرج تعليقات عامة متصلة بتقييم التقارير السنوية للمتعاقدين في التقرير الذي يقدمه رئيس اللجنة إلى المجلس بخصوص عمل اللجنة.

٥٣ - ويجل موعد تقديم التقارير في ٣١ آذار/مارس من كل عام. ونظرا لأن الدورة الرابعة عشرة ستعقد في أيار/مايو، كتب الأمين العام إلى جميع المتعاقدين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يحثهم على تقديم تقاريرهم السنوية في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى للجنة القانونية والتقنية النظر فيها في الدورة الرابعة عشرة. واعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، وردت تقارير سنوية من شركة DORD وجمهورية كوريا ومركز Yuzhmorgeologiya ومنظمة IOM والرابطة الصينية COMRA.

## ألف - الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

٥٤ - ونص النظام أيضا على الاستعراض الدوري الخمسي لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف. ويتعين إنجاز ذلك عن طريق المشاورات بين المتعاقدين والأمين العام. وكجزء من الاستعراض، يبين المتعاقد برنامج أنشطته للأعوام الخمسة التالية، مع إجراء ما يلزم من التعديلات على برنامج أنشطته السابق. ويجوز للأمين العام أن يطلب من المتعاقد تقديم ما قد

يتطلبه الاستعراض من بيانات ومعلومات إضافية. ومطلوب منه أيضا تقديم تقرير عن الاستعراض إلى اللجنة والمجلس.

٥٥ - وبالنسبة إلى ستة من بين المستثمرين الرواد المسجلين السبعة السابقين، كان عام ٢٠٠٦ هو نهاية برنامج العمل الخمسي الأول منذ إصدار العقود. أما بالنسبة إلى الهند، التي صدر عقدها في عام ٢٠٠٢، فتنتهي الفترة الخمسية في عام ٢٠٠٧. واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٧، قدمت تقارير خمسية شاملة عن العمل الذي أنجزه والتائج التي أحرزت والنفقات التي سددت خلال البرنامج الخمسي الأول المقدم من حكومة الهند، وشركة DORD، وجمهورية كوريا، ومنظمة IOM، ومركز Yuzhmoregeologiya، والمعهد الفرنسي IFREMER، والرابطة الصينية COMRA. وقدم كل واحد من هؤلاء المتعاقدين أيضا برنامجا منقحا لأنشطته يغطي فترة الأعوام الخمسة التالية في العقد. إضافة إلى ذلك، عقد الأمين العام، خلال الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وأيار/مايو ٢٠٠٧، اجتماعات بشركة DORD، وجمهورية كوريا، ومنظمة IOM، واتحاد COMRA، وحكومة الهند، لاستعراض برامج أنشطتها المقترحة للأعوام الخمسة التالية.

٥٦ - وفي الدورة الثالثة عشرة، قدم الأمين العام تقريرا شفويا إلى اللجنة القانونية والتقنية عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف. وقدم أيضا تقريرا إلى المجلس يضع في الاعتبار المناقشة التي دارت حول الموضوع نفسه في اللجنة القانونية والتقنية (انظر ISBA/13/C/4). ولاحظ الأمين العام في تقريره أن وتيرة عمليات الاستكشاف لا تزال بطيئة للغاية بالنسبة لجميع المتعاقدين بصفة عامة. وعلى الرغم من أن جميع المتعاقدين قد التزموا ببرامج العمل حسبما هو مذكور أصلا، فقد انصب هذا العمل في المقام الأول على الأعمال التحضيرية وتقييم البيانات التي جُمعت بالفعل خلال المرحلة التجريبية. وعلى سبيل المثال، قضى أحد المتعاقدين الفترة الخمسية بأكملها في مجرد تقييم جدوى مواصلة الاستثمار في التعدين في قاع البحار العميقة. وركز متعاقد آخر كلية على تحليل البيانات البيئية ولم يضطلع بأي عمل استكشافي جيولوجي. وليس ثمة أدلة تذكر على إحراز تقدم في تطوير التعدين والتكنولوجيا التصنيعية، على الرغم من أن بعض المتعاقدين قد أجرؤا اختبارات أولية لنظم الجمع، وأشاروا إلى أنهم يعتزمون العمل على تطوير التكنولوجيا في المستقبل.

٥٧ - وعلى الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بالامتثال، لاحظ الأمين العام بعض المسائل التي تثير القلق. وعلى سبيل المثال، كان من الجلي أن هناك أوجه تفاوت كبيرة جدا في المبالغ التي أنفقتها كل متعاقد على الاستكشاف. ففي بعض الحالات تجاوزت النفقات المبلغ عنها، النفقات المقترحة في برنامج الأنشطة الأصلي تجاوزا بينا. ولم تكن الأسباب الكامنة وراء



ذلك جلية دائما. وشدد كل من الأمين العام واللجنة القانونية والتقنية على الحاجة، بالنسبة للنفقات المبلغ عنها، بأن تكون مفصلة ومبلغ عنها على النحو الواجب وأن تتعلق فقط بالتكاليف الفعلية والمباشرة لأنشطة الاستكشاف في ما يتصل بالمناطق المحددة في العقود. وهذا الأمر سيصبح على درجة شديدة من الأهمية في المستقبل، إذا أراد أحد المتعاقدين، في إطار المواد التي تحكم الاستكشاف، إجراء مقاصة لتكاليف التنمية مقابل الأرباح أو العوائد المستحقة للسلطة. ونظرا لأن جميع المتعاقدين الحاليين حظوا بفترات طويلة جدا للاستكشاف، ترجع في معظم الحالات إلى الثمانينات، سيكون من الجوهري التأكد من أن الشروط المالية لعقود الاستغلال تقصر التخفيضات الممنوحة لقاء النفقات المتكبدة خلال الاستكشاف على التكاليف الفعلية والمباشرة التي تُكبدت بهدف الاستغلال التجاري.

٥٨ - وأما من حيث برامج الأنشطة للفترة الخمسية الثانية - الممتدة حتى ٢٠١١ - فقد لاحظ الأمين العام أن جميع المتعاقدين السبعة المعنيين يعتمرون من حيث الأساس مواصلة العمل بالوتيرة ذاتها. ولم تطرأ تغييرات ذات بال على أنواع الأنشطة المقترحة رغم أن أربعة من المتعاقدين حددوا مواقع لمناجم من الجيل الأول. ولا توجد، على سبيل المثال، أي مقترحات للبحث في المشاكل المادية لاستخراج العقيدات من قاع المحيط وأخذها إلى سفن النقل أو ما يتصل بها من معدات وأساليب بديلة قد يلجأ المتعاقدون في نهاية المطاف إلى استخدامها في التعدين التجاري. وليس هناك مقترحات لمعرفة تكاليف تعدين العقيدات من قاع البحار وتجهيزها في شكل معادن ذات أهمية تجارية، حتى يمكن للتحسينات في أسواق المعادن أن تقدم مؤشرا على قرب القيام بعمليات تعدين في المستقبل. وبالنسبة لمعظم المتعاقدين، يبقى التركيز منصبا على تحليل البيانات القائمة والجمع الانتهازي لبيانات المعايير البيئية الأساسية بواسطة رحلات البحوث العلمية.

٥٩ - ومع أن هذا الوضع يمكن اعتباره وضعاً معقولاً، نظراً للظروف التكنولوجية والاقتصادية التي سادت إلى وقت قريب فيما يتعلق بالتعدين في قاع البحار، يتعين التذكير أيضاً بأن موارد قاع البحار العميقة إرث مشترك للبشرية، وأن الهدف الأساسي للنظام الذي أرسنه الاتفاقية والاتفاق هو تشجيع تنمية تلك الموارد بما يعود بالنفع على البشرية جمعاء. ولذلك ينص الاتفاق على مهلة زمنية محددة في ١٥ عاماً، يكون للمتعاقدون خلالها حقوق خالصة لاستكشاف المناطق المخصصة لهم. والمتوقع بعد انقضاء الـ ١٥ عاماً، وفي غياب ظروف خاصة، إما أن ينتقل المتعاقدون إلى مرحلة الاستغلال أو يتنازلوا عن المناطق المخصصة لهم. غير أنه قد يُفهم من الوتيرة البطيئة التي تجري بها الأنشطة حالياً أن المتعاقدين سيظلون من حيث الأساس محتفظين بالمواقع ثم يسعون إلى تمديد عقودهم لمرات عديدة حتى

يتمكنوا من الاحتفاظ بالقطاعات المخصصة لهم. وليس الإمعان في عرقلة الوصول إلى الموارد طريقة كفؤة أو منصفة لإدارة موارد هي ملك للبشرية ككل.

٦٠ - ومباشرة بعد الدورة الثالثة عشرة المنعقدة في تموز/يوليه ٢٠٠٧، كتب الأمين العام إلى المتعاقدين السبعة المعنيين جميعهم يبلغهم بالقبول الرسمي لبرنامج الأنشطة الذي اقترحوه للفترة الخمسية الثانية ويقترح تنقيحاً للعقد عن طريق تبادل للرسائل، على نحو يراعي برنامج الأنشطة الجديد. وإلى حدود ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، قبلت التنقيحات المقترحة كل من شركة DORD (وردت رسالة القبول في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧)، وحكومة الهند (وردت رسالة القبول في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، والرابطة الصينية COMRA (وردت رسالة القبول في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، ومنظمة IOM (وردت رسالة القبول في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، والمعهد الفرنسي IFREMER (ورد في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨). وما زال لم يرد بعد رسالتا القبول من حكومة جمهورية كوريا ومركز Yuzhmorgeologiya.

#### باء - برنامج التدريب الذي تنظمه جمهورية ألمانيا الاتحادية

٦١ - يتعين على المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، بموجب عقده مع السلطة، والموقع في تموز/يوليه ٢٠٠٦، ووفقاً للأحكام الموحدة المنصوص عليها في النظام، أن يقترح برنامجاً تدريبياً كجزء من برنامج عمله. وفي إطار برنامج الأنشطة الأصلي، كان مقرراً اختيار متدربين اثنين للمشاركة في رحلة بحرية للبحث في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. إلا أنه، وبسبب التأخير في توقيع العقد، لم يكن هناك وقت كاف لإجراء عملية الاختيار في الوقت المناسب لذلك التاريخ. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اقترح المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية برنامجاً منقحاً للتدريب، وعرض أماكن لأربعة متدربين ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أيضاً، عمم الأمين العام مذكرة شفوية على جميع أعضاء السلطة يُلتمس فيها تقديم ترشيحات لبرنامج التدريب الألماني. وكان من المفترض أن ترد تلك الترشيحات بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٦٢ - وستُقدم المعلومات بشأن برنامج التدريب، وأسماء جميع من يرشحهم أعضاء السلطة وسيُتهم الذاتية، إلى اللجنة القانونية والتقنية في الدورة الرابعة عشرة لتمكين اللجنة من اختيار المرشحين للتدريب بتشاور مع المتعاقد.

## ثالث عشر - نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت، واستكشافها في المنطقة

٦٣ - تذكر الجمعية أن وفد الاتحاد الروسي كان قد طلب رسمياً من السلطة في عام ١٩٩٨ وضع نظام للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت واستكشافها. وتُظمت حلقة عمل بشأن هذه الموارد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ووُضعت أمام المجلس في عام ٢٠٠١ وثيقة (ISBA/7/C/2) تلخص المناقشة التي جرت في حلقة العمل وتبين الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند وضع النظام. وبعد مناقشات مستفيضة، قرر المجلس أن يطلب إلى اللجنة القانونية والتقنية إعداد مشروع نظام للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت واستكشافها. فأعدت اللجنة القانونية والتقنية ذلك المشروع، بمساعدة من الأمانة، في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وبعدها، نظر المجلس في المشروع خلال الدورة الحادية عشرة في عام ٢٠٠٥.

٦٤ - وبعد قراءة أولى للمشروع، طلب المجلس إلى الأمانة توضيح نقاط معينة، فقدمت الأمانة إلى المجلس في عام ٢٠٠٦ ورقتي معلومات تقنية (ISBA/12/C/2 و ISBA/12/C/3). وفي الجلسة ١٠٦ التي عقدها المجلس في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قُدمت إلى المجلس إحاطة شفوية عن المسائل التقنية التي تناولتها الورقتان. وقدمت الأمانة هذه الإحاطة بمساعدة خبيرين تقنيين، هما جيمس هاين وتشارلز مورغان. وإضافة إلى ذلك، قدم السيد مورغان إلى المجلس تقريراً عن النتائج الأولية لحلقة عمل تناولت الاعتبارات التقنية والاقتصادية المتصلة باستخراج الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت، عُقدت في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وبناء على طلب من المجلس، أُصدر موجز لتوصيات حلقة العمل في شكل وثيقة (ISBA/12/C/7). وقدم وفد الاتحاد الروسي أيضاً مشروع مقترح يتصل بمشروع النظام (ISBA/12/C/6).

٦٥ - وبعد مناقشة مستفيضة للطريقة التي سيعالج بها المجلس المسائل التقنية العالقة بخصوص مشروع النظام، اتُفق على أنه ينبغي للأمانة محاولة إخضاع مشروع النظام لمزيد من التنقيح في ضوء نتائج حلقة العمل التقنية المعقودة عام ٢٠٠٦، وفي ضوء العروض والمقترحات والمناقشات التي جرت في دورة المجلس الثانية عشرة. واتُفق عند تنقيح المشروع على إعداد مجموعتي مواد منفصلتين لكل من الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت. وعند النظر في مشروع النظام المنقح، أوصى المجلس بإعطاء الأولوية للمواد المتعلقة بالكبريتيدات المؤلفة من عدة معادن.

٦٦ - ووفقا لطلب المجلس، أعدت الأمانة مجموعة من مشاريع المواد المتعلقة بالكبريتيدات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ووُزِع المشروع على أعضاء اللجنة القانونية والتقنية المنتهية ولايتهم، وطلب إليهم أن يقدموا تعليقاتهم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وهو تاريخ انتهاء مدة عضويتهم باللجنة. فوردت تعليقات من ثلاثة من أعضاء اللجنة. وفي ضوء تلك التعليقات، أعدت الأمانة مذكرة توضيحية أرفقت بها مشاريع المواد المنقحة المتعلقة بالكبريتيدات، لينظر فيها المجلس في عام ٢٠٠٧ (ISBA/13/C/WP.1). وأعدت الأمانة أيضا، وفقا لطلب المجلس، مشاريع مواد منقحة تتعلق بقشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت لتواصل اللجنة القانونية والتقنية النظر فيها (ISBA/13/LTC/WP.1).

٦٧ - وفي الدورة الثالثة عشرة، وبعد مناقشة عامة لمشروع النظام المنقح للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها، وإحاطة قدمها الخبير الدكتور مارك هانغتون عن نماذج الاستكشاف العالمية لرواسب الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة، انتهى المجلس من قراءة مفصلة للمواد من ١ إلى ٤٣ واتفق على إدخال تنقيحات على بعض تلك المواد. وزُودت جميع الوفود عند اختتام الدورة بنص غير رسمي (بالانكليزية) للتنقيحات المتفق عليها (ISBA/13/C/CRP.1). كما اتفق المجلس على أن يعود في عام ٢٠٠٨ إلى النظر في مشاريع المواد العالقة (المواد ١ (٣)، ١٢، ١٦، ١٩ (٢) (أ)، ٢١، ٢٤ (٢)، ٢٧، ٢٨ (٢)، ٣٣ (٢)، ٣٥، ٣٦ (٢) و (٣)، ٣٨)، فضلا عن المرفقات من الأول إلى الرابع.

٦٨ - وفي الدورة الثالثة عشرة أيضا، شرعت اللجنة القانونية والتقنية في النظر في مشاريع المواد المتعلقة بقشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت التي أعدتها الأمانة. وركزت اللجنة نظرها على مسألتين حساستين، هما حجم القطاع الذي ينبغي تخصيصه للاستكشاف ونظام الرسوم التصاعدية، غير أنهما رأت أن المعلومات الأساسية المتوافرة حتى الوقت الحاضر ليست كافية لتقديم توصية إلى المجلس بشأن أي نظام معين لتخصيص المواقع للتنقيب والاستكشاف. واتفقت على مواصلة عملها في الدورة الرابعة عشرة.

٦٩ - ولمساعدة المجلس في مداولاته أثناء الدورة الرابعة عشرة، أعدت الأمانة وثيقة إضافية باعتبارها دليلا بشأن المسائل العالقة الرئيسية فيما يخص مشروع النظام (ISBA/14/C/4).

## رابع عشر - تعزيز البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه

٧٠ - تقضي المادتان ١٤٣ و ١٤٥ من الاتفاقية بأن تتحمل السلطة المسؤولة العامة عن تعزيز البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه، وعن تنسيق نتائج هذا البحث ونشرها متى وُجدت. ويتعين على السلطة أيضا ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة

التي قد تنجم عن الأنشطة في المنطقة. ومن العوامل الرئيسية بالنسبة للسلطة أنه رغم أن قدرا كبيرا من البحث الأساسي والتطبيقي قد أُنجز في الماضي أو ما زال جاريا في الوقت الحاضر، فإن من المقبول على نطاق واسع أن حجم المعارف المتوفرة حاليا بشأن إيكلوجيا البحار العميقة ودرجة فهمها في الوقت الراهن لا يكفيان بعد للقيام بتقييم نهائي لآثار التعدين التجاري الواسع النطاق في قاع البحار، مقارنة بالاستكشاف. ولكي يتسنى للسلطة في المستقبل معالجة آثار استغلال الموارد المعدنية في المنطقة بطريقة تحمي البيئة البحرية من الآثار الضارة، فلا بد لها من أن تحوز معرفة أفضل بحالة البيئة البحرية ومدى هشاشتها في المناطق الزاخرة بالمعادن. ويتضمن ذلك، في جملة أمور، معرفة الظروف المعيارية الأساسية في هذه المناطق، والتنوع الطبيعي لتلك الظروف، والعلاقة بالآثار ذات الصلة بالتعدين.

٧١ - وكانت الطريقة الفورية والعملية التي شرعت بها السلطة في الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية وإنجاز ولاياتها المختلفة بموجب الفقرة ٥ من الفرع ١ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤، ولا سيما بموجب الفقرات الفرعية من (و) إلى (ي)، هي عقد سلسلة من حلقات العمل للخبراء والحلقات الدراسية والاجتماعات. كما أرست السلطة ممارسة جرى بمقتضاها عقد إحاطات تقنية لممثلي أعضاء السلطة الموجودين في كينغستون بشأن مسائل تتصل بعمل المجلس والجمعية. فعلى سبيل المثال، عقد الخبراء المدعون حلقة دراسية ليوم واحد في موضوع حالة وآفاق الكبريتيدات المؤلفة من عدة معادن وقشور الكوبالت أثناء الدورة الثامنة المعقودة في عام ٢٠٠٢. وعُقدت جلسة إحاطة ماثلة أثناء الدورة الثانية عشرة في عام ٢٠٠٦، وكان الغرض منها أساسا مساعدة المجلس على أن يتناول بشكل أفضل مسألة حجم القطاعات التي ستُخصص لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور الكوبالت، وفي عام ٢٠٠٧ دُعي خبير لتقديم إحاطة إلى المجلس عن نماذج الاستكشاف العالمية لرواسب الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة. وتمكن هذه الإحاطات الوفود من فهم أفضل لمسائل شديدة التقنية ومهمة لعمل السلطة، ولذلك فهي تحظى بتقدير كبير.

٧٢ - وركزت السلطة، في حلقات العمل التقنية التي عقدتها، على التوصل إلى فهم أفضل للموارد المعدنية التي ستُكتشف في المنطقة الدولية لقاع البحار والبيئة التي توجد فيها، حتى تكون السلطة أكثر استعدادا لمعالجة آثار الاستكشاف والتعدين على البيئة. وقد تكررت في جميع حلقات العمل إثارة مسألة الحاجة إلى التعاون بين العلماء وتنسيق جهودهم؛ ولذلك كان العنصر الأساسي الثاني في جهود السلطة الرامية إلى تعزيز البحث العلمي البحري هو حفز التعاون الدولي في المشاريع التي ستساعد على معالجة آثار التعدين في قاع البحار العميقة وما يرتبط به من أنشطة. وقد قدمت نتائج حلقات العمل تلك إلى اللجنة القانونية والتقنية أيضا لمساعدتها في القيام بعملها.

## ألف - حلقات العمل التقنية

٧٣ - الهدف من حلقات العمل التقنية التي تعقدها السلطة هو الوقوف على آراء خبراء مشهود لهم في مجال حماية البيئة البحرية وغير ذلك من المواضيع المحددة الموجودة قيد النظر، والحصول على أحدث النتائج التي يتوصل إليها البحث العلمي البحري في هذا الصدد. فمنذ عام ١٩٩٨، عقدت السلطة ما مجموعه عشر حلقات عمل دولية تناولت مسائل محددة تتعلق بالتعدين في قاع البحار العميقة، بمشاركة علماء وخبراء وباحثين مشهود لهم على الصعيد الدولي وأعضاء في اللجنة القانونية والتقنية، فضلا عن ممثلين عن المتعاقدين وصناعة التعدين البحري والدول الأعضاء.

٧٤ - وبغية تعميم النتائج على أوسع نطاق ممكن، تُنشر أعمال حلقات العمل التي تعقدها السلطة في شكل كتاب وأيضا على الموقع الشبكي للسلطة. وما فتئت هذه النتائج تحظى باعتراف متزايد من الأوساط العلمية والبحثية الدولية بوصفها مساهمات ذات أهمية وحجية، ترفد الكتابات العلمية المتخصصة في مجال التعدين في قاع البحار العميقة.

٧٥ - وقد انعقدت آخر حلقة عمل في شباط/فبراير ٢٠٠٨، في تشيناي، الهند، في رحاب المعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات. وكان الهدف من هذه الحلقة التي نُظمت بالتعاون مع وزارة علوم الأرض في حكومة الهند، هو وضع نموذج أولي لتكاليف إنشاء مشروع لاستخراج العقيدات المؤلفة من عدة معادن من قاع البحار العميقة وتصنيعها.

٧٦ - وحضر حلقة العمل ثمانية وأربعون مشاركا، بمن فيهم ممثلو ستة متعاقدين من أصل الثمانية متعاقدين المرتبطين حاليا بعقود مع السلطة لإجراء أنشطة الاستكشاف (الرابطة الصينية COMRA؛ وحكومة الهند؛ والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا؛ وجمهورية كوريا؛ ومنظمة IOM؛ ومؤسسة "Yuzhmoregeologiya"). وقدّم كل متعاقد على حدة ورقة وصف فيها، في جملة أمور، حالة الجهود التي بذلها لاستحداث نظم تكنولوجية فعالة من حيث التكلفة بهدف تسخيرها في استخراج العقيدات وتصنيعها للحصول على النحاس والنيكل والكوبالت والمنغنيز. وطُلب أيضا إلى المتعاقدين أن يقدموا تقديرات لتكاليف الإنتاج على أساس أساليب التعدين التي اختاروها ونطاقات الإنتاج، وأن يحددوا جوانب الأنشطة التي يمكن للتعاون فيها أن يعزز قدرة مشاريعهم على الاستمرار.

٧٧ - وتضمنت العروض الأخرى استعراضا لتحليلات تكنولوجيات التعدين المستحدثة في السبعينات والثمانينات، والجوانب الاقتصادية ونماذج التكلفة الخاصة بمشاريع التعدين في قاع البحار العميقة التي وُضعت في الثمانينات، والتطبيقات الممكنة للتكنولوجيات الفضائية في مجال التعدين في قاع البحار العميقة، وحالة أنظمة الرفع لاستخراج العقيدات المؤلفة من عدة

معادن، وأوجه التقدم المحرزة في تصنيع لاتريجات النيكل وإمكانية تطبيقها في مجال تصنيع العقيدات المؤلفة من عدة معادن، وأوجه التقدم المحرز في تكنولوجيا أنابيب الرفع الخاصة بالنفط والغاز وإمكانية تطبيقها في مجال استخراج العقيدات.

٧٨ - وعقب تقديم العروض، اجتمعت ثلاثة أفرقة عاملة للنظر في جوانب محددة من النموذج، هي تكنولوجيا التعدين، وتكنولوجيا التصنيع، والجوانب الاقتصادية لمشروع التعدين النموذجي. ووضع الفريق العامل الأول تقديرات للنفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية لمشاريع استخراج العقيدات المؤلفة من عدة معادن، ستنتج ما قيمته ١,٥ مليون دولار و ١,٢ مليون دولار من الأطنان المبتلة من العقيدات سنويا، وذلك من موقع يقع على بعد ٦٠٠٠ ميل بحري تقريبا من مرفق تصنيع بري. ووضع الفريق العامل الثاني تقديرات مماثلة تتعلق بمحطة لتصنيع العقيدات بطاقة إنتاجية سنوية قدرها ١,٥ مليون طن، وتنتج النيكل والنحاس والكوبالت والمنغنيز. واستعرض الفريق العامل الثالث النماذج القائمة لنظم الجيل الأول لاستخراج العقيدات المؤلفة من عدة معادن، واضطلع بتقييم الاتجاهات الحالية في أسعار المعادن، آخذا في الاعتبار تزايد الطلب على النيكل وغيره من المعادن في شكل عقيدات من الاتحاد الروسي والصين والهند. وتمخض عمل الفريق عن وضع ١٢ من السيناريوهات البديلة، تراوحت معدلاتها الداخلية للعائدات ما بين ١٤,٩ في المائة كأدنى نسبة و ٣٧,٨ في المائة كأعلى نسبة.

٧٩ - ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها حلقة العمل أن أسعار المعادن، ولا سيما أسعار النيكل، تشكل عاملا رئيسيا في ربحية وجاذبية الاستثمارات في مشاريع استخراج العقيدات المؤلفة من عدة معادن من قاع البحار العميقة. ولاحظ الفريق أيضا أن التصنيع الذي تشهده بلدان نامية كبيرة من قبيل الصين والهند، وإعادة التصنيع الذي يشهده الاتحاد الروسي، سيدفعان إلى تصاعد الطلب على امتداد عقود قادمة. ولاحظت حلقة العمل عدم وجود رواسب كبيرة من كبريتيدات النيكل على اليابسة يمكن تنميتها، مشددة على أن الخامات الأوكسيدية (اللاتريجات والعقيدات المؤلفة من عدة معادن) هي مصدر النيكل الذي سيلبي الطلبات في المستقبل.

٨٠ - وسيقدم إلى المجلس تقرير تقني موجز يتضمن مزيدا من التفاصيل عن نتائج حلقة العمل وما قامت به أفرقة العمل من أنشطة. وعلاوة على ذلك، ستُنشر أعمال حلقة العمل في الوقت المناسب على غرار حلقات العمل الأخرى التي عقدتها السلطة.

٨١ - وفي إطار برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، يُقترح عقد حلقتين دوليتين أخريين، إحداهما في عام ٢٠٠٩ والأخرى في عام ٢٠١٠. وترمي حلقة العمل الأولى،

المقرر عقدها في عام ٢٠٠٩، إلى استعراض النموذج الجيولوجي لرواسب العقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة كلاريون - كليبرتون. أما حلقة العمل الثانية، التي ستعقد في عام ٢٠١٠، فترمي إلى التثبيت من طرائق التعاون العلمي في إجراء البحوث على رواسب قشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت في المنطقة، بغية تلبية متطلبات توحيد البيانات البيئية اللازمة لأنشطة التعدين.

## باء - الحلقات الدراسية

٨٢ - عقدت السلطة لأول مرة، في آذار/مارس ٢٠٠٧، حلقة دراسية بشأن الموارد المعدنية في المنطقة، في مانادو، إندونيسيا. وحضر الحلقة الدراسية أكثر من ١١٠ مشاركين وفدوا من مختلف المنظمات المعنية بالمحيطات والشؤون البحرية في إندونيسيا. واستمع المشاركون في الحلقة الدراسية إلى عروض عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن، والكبريتيدات المتعددة الفلزات، وهيدرات الغاز، والنفط والغاز الموجودين في عرض البحر، وغير ذلك من الموارد البحرية في إندونيسيا. وشملت قائمة المتحدثين خبراء من الهند وأستراليا والصين وكندا وألمانيا وإندونيسيا. واقتُرح عقد حلقة دراسية مماثلة في البرازيل في عام ٢٠٠٨. لكن هذه الحلقة لن تعقد للأسف بسبب ظروف غير متوقعة. بيد أن حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية وافقت على استضافة حلقة دراسية في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨ لأعضاء السلطة في منطقة غرب ووسط أفريقيا.

٨٣ - وفي ضوء رد الفعل الإيجابي الذي قوبلت به الحلقة الدراسية المعقودة في إندونيسيا، يُقترح عقد حلقتين دراسيتين أخريين في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. والقصد منهما إطلاع المسؤولين الحكوميين، وواضعي السياسات في المجال البحري والعلماء البحريين العاملين في المؤسسات الوطنية والإقليمية، على ما تقوم به السلطة من عمل، وتعزيز مشاركة علماء مؤسسات البلدان النامية في البحوث العلمية البحرية التي تجريها منظمات البحوث الدولية في المنطقة.

## جيم - التعاون الدولي في مجال البحوث العلمية البحرية

٨٤ - لئن كان البحث العلمي في بيئة أعماق البحار أساسيا، فإنه أيضا باهظ للغاية، بل ويتجاوز قدرة العديد منفرادى الدول. وقد أقرت السلطة، من البداية، أن أكثر الوسائل فعالية لتحسين المعارف بشأن بيئة أعماق المحيطات إنما تتمثل في تشجيع التعاون بين الدول والمؤسسات العلمية الوطنية والمتعاقدين في مجالات الدراسات والبحوث البيئية. لذا، تمثلت إحدى التوصيات الأساسية التي تمخضت عنها حلقة العمل التي عقدتها السلطة عام ١٩٩٨



بسانيا في الصين في دعوة السلطة إلى العمل مع الأوساط العلمية الدولية والمتعاقدين في سبيل تحديد المسائل الحاسمة التي يمكن التعاون فيها على الصعيد الدولي. وستشجع هذه الدراسات المشتركة التعاون وتعزيز الاقتصاد، كما أنها ستكون فعالة من حيث التكلفة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. وقد أعقبتها حلقة عمل في عام ٢٠٠٢، ترمي على وجه التحديد إلى الوقوف على آفاق التعاون الدولي في مجال البحوث العلمية البحرية. وأفضت حلقة العمل هذه إلى وضع مشروع كابلان (المبين أدناه)، إضافة إلى بذل جهود لشق سبيل أخرى للتعاون الدولي.

## ١ - مشروع كابلان

٨٥ - يشكل مشروع كابلان أسطح مثال حتى الآن على نجاح المشروع التعاوني الذي ضم لفيماً من العلماء الدوليين والمؤسسات الدولية والسلطة. ويستمد هذا المشروع تمويله أساساً من صندوق ج. م. كابلان، إضافة إلى مساهمات من السلطة، وقد استهل أعماله في عام ٢٠٠٢ واختتمها في عام ٢٠٠٧. وكان الهدف من المشروع يتمثل في تقييم مستويات التنوع البيولوجي، ونطاق الأنواع، وتدفق الجينات في مناطق العقيدات السحيقة. ويرد في التقرير السنوي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ (ISBA/13/A/2)، الفقرات من ٦٨ إلى ٧٥) موجز أولي للنتائج التي توصل إليها المشروع (للاطلاع على التقرير النهائي للمشروع، انظر الدراسة التقنية رقم ٣ للسلطة الدولية لقاع البحار (٢٠٠٨) المعنونة: التنوع البيولوجي، ونطاق الأنواع، وتدفق الجينات في منطقة العقيدات السحيقة في المحيط الهادئ: التنبؤ بآثار التعدين في قاع البحار العميقة وإدارتها (٢٠٠٨))، وهو متاح لجميع أعضاء السلطة. وعلاوة على ذلك، تم إعداد موجز مختصر لنتائج المشروع لصالح أعضاء السلطة، خلال الدورة الرابعة عشرة (ISBA/14/C/2). وأتيحت الوثيقة نفسها أيضاً للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، الذي اجتمع في نيويورك، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٨٦ - ومن النتائج المباشرة لمشروع كابلان أن مجموعة من العلماء، تضم عدداً من الباحثين الرئيسيين المشاركين في مشروع كابلان، اجتمعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لصوغ طائفة أولية من التوصيات بشأن معايير تحديد حجم وموقع شبكة من المناطق المحمية النموذجية في منطقة كلاريون - كليبرتون. وستعرض مشاريع التوصيات على اللجنة القانونية والتقنية وعلى المجلس في الدورة الرابعة عشرة.

## ٢ - التعاون مع منظمة التعداد العالمي للأحياء البحرية على الجبال البحرية

٨٧ - منظمة تعداد الأحياء البحرية هي شبكة عالمية تتألف من باحثين ينتمون إلى ما يربو على ٨٠ بلداً، يعملون في إطار مبادرة علمية تستغرق عشر سنوات لتقييم وتفسير تنوع الأحياء في المحيطات وتوزعها ووفرقتها. وينقسم عمل منظمة التعداد إلى سلسلة من البرامج يعني كل منها بدراسة نوع محدد من البيئة. وقد شاركت السلطة بنشاط في ثلاثة من هذه البرامج، وهي:

(أ) تعداد تنوع الأحياء البحرية في المواقع السحيقة، ويعنى بالتنوع البيولوجي في السهول السحيقة (حيث توجد العقيدات المؤلفة من عدة معادن)؛

(ب) الجغرافيا البيولوجية للنظم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي في المياه العميقة، ويعنى بتنوع الثروة الحيوانية وتوزعها ووفرقتها في إطار علاقتها مع النظم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي، من قبيل الفتحات الحرارية المائية (حيث توجد الكبريتيدات المتعددة الفلزات)؛

(ج) التعداد العالمي للأحياء البحرية على الجبال البحرية، ويعنى بالتنوع البيولوجي على الجبال البحرية (حيث توجد القشور الغنية بالكوبالت).

٨٨ - وخلال حلقة العمل التي نظمتها السلطة في عام ٢٠٠٦ بشأن القشور الغنية بالكوبالت وأنماط تنوع وتوزع الثروة الحيوانية على الجبال البحرية، حدد المشاركون غرب وسط المحيط الهادئ بوصفه إحدى المناطق الرئيسية في المحيط التي تؤوي جبالات بحرية كبيرة، قشورها غنية بالكوبالت، وسمكها كافٍ ليكون ذا أهمية تجارية. وحُددت المنطقة الأحدث بالاهتمام، والتي لم تؤخذ العينات سوى من عدد قليل جداً من جبالها البحرية، بأنها تمتد غرباً من جزر هاواي إلى غور ماريانا، عبر شريط يقع بين حوالي ٨ درجات شمالاً و ٢٤ درجة شمالاً. وأشار إلى أن ثمة مجالاً لوضع ترتيبات تعاونية بين السلطة ومنظمة التعداد في سبيل تحسين المعارف بشأن التنوع البيولوجي للجبال البحرية في هذا المجال.

٨٩ - وإثر المناقشات الأولية التي جرت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، دخلت السلطة في ترتيب تعاوني مع منظمة التعداد في عام ٢٠٠٨. وبموجب هذا الترتيب، ستزود منظمة التعداد السلطة ببيانات عن التنوع البيولوجي للجبال البحرية في غرب المحيط الهادئ، بما في ذلك قوائم الأنواع المرتبطة برواسب قشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت، والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية بوجه عام. وستشمل هذه البيانات، في جملة أمور، قائمة الأنواع التي توجد في مواقع القشور وغير القشور، وصورة نموذجية لكل نوع من الأنواع المدرجة في القائمة، وإشارة إلى التوصيف التصنيفي الأصلي، وبيانات كاملة عن العينة (خطا العرض والطول،

واسم الجبل البحري، والعمق، وغير ذلك من المعلومات المناسبة)، والتوصيات التي سيستعان بها في صياغة المبادئ التوجيهية البيئية الموجهة إلى المتعاقدين في مجال التعدين مستقبلاً. ويتوقع أن تقدم النتائج إلى السلطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وعلى نحو ما لوحظ في الفقرة ٨١، تعزم السلطة عقد حلقة عمل دولية في عام ٢٠١٠ لاستعراض نتائج المشروع وتحديد أوجه التعاون في المستقبل وتعزيزها. ومن المتوقع أن النتائج ستسهّل ما تبذله السلطة من جهود في سبيل إنشاء قواعد بيانات مناسبة، كما ستيسّر الأمر لإرساء المعايير البيئية الأساسية في المجالات التعاقدية للمتعاقدين مع السلطة في المستقبل لاستكشاف قشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت.

### ٣ - أوجه التعاون في المستقبل

٩٠ - نتيجةً لحلقات العمل التي عقدها السلطة، واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من خلال مشروع كابلان، تسيّى تحديد عدد آخر من أوجه التعاون المحتملة ويجري حالياً وضع تفاصيلها. وهي تشمل التعاون مع المشروع المعني بالجيغرافيا البيولوجية لتنظيم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي في المياه العميقة، للحصول على القوائم ذات الصلة بالأنواع الحيوانية المرتبطة برواسب الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة.

### خامس عشر - التقييم المستمر للبيانات المتاحة المتعلقة بأعمال التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في منطقة كلاريون - كليبرتون

٩١ - تشمل الأنشطة التي تضطلع بها السلطة حالياً في سياق هذا النشاط، في إطار برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، زيادة تطوير المستودع المركزي للبيانات ووضع النماذج الجيولوجية وأدلة المنقبين بشأن قطاعات المعادن ذات الأهمية التجارية في المنطقة، ولا سيما رواسب العقيدات المؤلفة من عدة معادن.

### ألف - النموذج الجيولوجي لرواسب العقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون

٩٢ - ستواصل السلطة تطوير نموذج جيولوجي لرواسب العقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة كلاريون - كليبرتون. وقد تأخر إحراز التقدم في المرحلة الأولى من المشروع في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بسبب ما جابهه الخبيران الاستشاريان من صعوبات حالت دون إتمام عملهما في الوقت المحدد. وتبعاً لذلك، لم يكن بمقدور بعض العلماء الذين أبرم معهم عقد لإنجاز الأعمال اللاحقة أن يكملوا مهامهم بدورهم. وكان من اللازم إعادة تكييف

البرنامج، ومن المتوقع الآن أن يكتمل العمل في المشروع في غضون عام ٢٠٠٨. وتشمل النواتج المتوقعة رسم خرائط سمّية للموارد بمقياس ١:٥٠٠، وخرائط توضيحية لبيانات الرواسب، وإعداد تقرير عن البيانات التكتونية والبركانية، وتقرير عن مورفولوجيا العقيدات، وتقرير عن الكربونات العضوية وتدفقات انبعاث الكربون، والمسودة الأولى للنموذج الجيولوجي، ودليل رابطة المنقبين، وتقييم للموارد المعدنية ذات الأهمية التجارية الموجودة في العقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة كلاريون - كليبرتون.

٩٣ - وخلال ربيع عام ٢٠٠٩، ستعقد حلقة عمل لعرض نواتج العمل على طائفة من الكيانات، من بينها المؤسسات والهيئات الوطنية للمسح الجيولوجي التي تضطلع بتقييمات الموارد المعدنية البحرية في المنطقة. وبعد انتهاء حلقة العمل، ستُنشر نتائجها، بما في ذلك النموذج والدليل وتقييم الموارد، كما ستحمّل في الموقع الشبكي للسلطة حسب الاقتضاء. ومن المتوقع إتمام المشروع في غضون عام ٢٠٠٩.

## باء - النموذج الجيولوجي لرواسب العقيدات المؤلفة من عدة معادن في حوض المحيط الهندي الأوسط

٩٤ - ستشرع السلطة أيضا في العمل على وضع نموذج جيولوجي لرواسب العقيدات المؤلفة من عدة معادن في حوض المحيط الهندي الأوسط. وسيرا على منوال النموذج الجيولوجي للعقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة كلاريون - كليبرتون، ستلجأ السلطة إلى خدمات العلماء من ذوي الخبرة في مجالات من قبيل نظم الترسيب، وعمق موازنة كربونات الكالسيوم في الحوض وعلاقته مع عيار العقيدة ووفرهما، والبارامترات البيولوجية والبيئية ذات الأهمية بالنسبة للنموذج، إضافة إلى المساعدة المقدمة من المتعاقدين (ولا سيما الهند التي دأبت على استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن في هذا القطاع).

٩٥ - وسيُستهل مشروع حوض المحيط الهندي الأوسط خلال عام ٢٠٠٩. وسيُعقد اجتماع الخبراء لوضع برنامج عمل مفصل وتحديد الأعضاء المحتملين في أفرقة الخبراء والعلماء المهتمين من بين المتعاقدين، من أجل الشروع في العمل على وضع النموذج على امتداد عام ٢٠٠٩. ويقترح عقد اجتماع منتصف المدة لأعضاء الفريق خلال عام ٢٠١٠ لدراسة التقدم المحرز واقتراح تعديلات في برنامج العمل. ومن المقترح إتمام المشروع في عام ٢٠١١. ومثلما هو الحال في مشروع منطقة كلاريون - كليبرتون، ستشمل النواتج الرئيسية للمشروع دليلا للمنقبين وتقييما للموارد المعدنية ذات الأهمية التجارية الموجودة في رواسب العقيدات المؤلفة من عدة معادن في حوض المحيط الهندي الأوسط.

## سادس عشر - التطورات الأخيرة المتعلقة بالتعدين في قاع البحر العميق

٩٦ - كما ذكر في الفقرة ٧٩ من هذا التقرير، كان من بين الاستنتاجات التي توصل إليها المشاركون في حلقة عمل تشيناي أن أسعار المعادن، ولا سيما أسعار النيكل، عنصر أساسي في ربحية وجاذبية الاستثمارات في استخراج العقيدات المؤلفة من عدة معادن في قاع البحار العميقة. ويتواصل حاليا اتجاه الارتفاع الشديد في أسعار الكوبالت والنحاس والنيكل والمنغنيز، وهي المعادن الرئيسية التي ستستخرج من قاع البحار، وإن كان هناك بعض التقلب ولا سيما في أسعار الكوبالت. ونتيجة لهذا الاتجاه التصاعدي في الأسعار، يزداد الإنتاج باطراد ليساير الطلب المتزايد، كما بدأ مؤخرا أو ربما سيبدأ في خلال العامين المقبلين تنفيذ عدة مشاريع كبرى للنيكل في أماكن من بينها كاليدونيا الجديدة وأستراليا والفلبين وكندا. ومع ذلك، لا تزال توقعات أسعار المعادن في الأجل المتوسط تبعث على التفاؤل، حيث من المنتظر أن يسعى العرض حثيثا لمسايرة الطلب نتيجة تسارع التصنيع، ولا سيما في الاتحاد الروسي والصين والهند، علاوة على سرعة نمو أسواق الاستعمالات النهائية الجديدة، مثل السبائك الفائقة (في حالة الكوبالت) وبطاريات هيدريد فلز النيكل.

٩٧ - وفي هذه الظروف شهدت السنوات الأخيرة ازديادا في اهتمام القطاع الخاص بالتعدين في قاع البحر. وجرت الإشارة في تقارير الأمين العام السابقة إلى أنشطة شركة Nautilus Minerals. وتملك الشركة حاليا رخصا لاستكشاف الرواسب الضخمة للكبريتيدات في قاع البحار في المياه الخاضعة للولاية الوطنية لبابوا غينيا الجديدة وفيجي وتونغا. وكانت بابوا غينيا الجديدة بالفعل أول بلد في العالم يمنح رخصا تجارية لاستكشاف الرواسب الضخمة للكبريتيدات في قاع البحار عندما منحت أول رخصة لشركة Nautilus في عام ١٩٩٧. وفي عام ٢٠٠٦، أدرجت الشركة في بورصة تورنتو في سوق الاستثمارات البديلة التابعة لبورصة لندن. وجمعت الشركة منذ ذلك الحين ما يربو على ٣٤٩ مليون دولار لتمويل مشاريعها في مجال الاستكشاف. ومن بين المساهمين الرئيسيين في شركة Nautilus شركة Anglo American, Plc العامة المحدودة. وشركة Epion Holdings Limited المحدودة، وشركة Teck Cominco.

٩٨ - وتركز أنشطة شركة Nautilus حاليا على الاستكشاف والتخطيط المنجمي وأنشطة الاستغلال المرتبط بمشروعها المعروف باسم (Solwara 1)، وهو موقع يُعتقد أنه يحتوي على رواسب عالية الجودة من النحاس والذهب والزنك ويقع على بعد ٥٠ كيلومترا شمال رابول، الميناء الرئيسي لمقاطعة شرق بريطانيا الجديدة في بابوا غينيا الجديدة، وعلى عمق حوالي ٦٠٠ ١ متر. وفي عام ٢٠٠٧، أعلنت تلك الشركة أنه يتوقع أن تبدأ أنشطة الاستغلال في الموقع

المذكور في عام ٢٠٠٩، رهنا بإذن حكومة بابوا غينيا الجديدة وموافقتها. كما يتوقع أن تجرى أول مبيعات للرُّكازة في عام ٢٠١٠ من منشأة برية للمعالجة. وقد أجرت الشركة بالفعل اختبارات تعدينية موسعة، وهي تعمل الآن على تصميم وإنشاء نظام للتعدين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، منحت الشركة عقد تصميم صنع آلتين لاستخراج المعادن من قاع البحر لشركة Soil Machine Dynamics، وهي شركة مسجلة في المملكة المتحدة. كما يجري في الوقت ذاته تنفيذ برنامج تنافسي للتصميم الهندسي من أجل إعداد نظام للضخ والتصعيد واختباره. وأفادت شركة Nautilus، في ٢٠٠٧ أيضا، بأنها خصصت حوالي ٢٣ مليون دولار للدراسات البيئية وأنشطة الاستكشاف لمشروع Solwara I.

٩٩ - وحسب ما يرد في الموقع الشبكي لشركة Nautilus، [www.neptuneminerals.com](http://www.neptuneminerals.com) فهي شركة مسجلة في المملكة المتحدة، أنشئت في عام ١٩٩٩ لتعمل في مجال استكشاف الرواسب الضخمة للكبريتيدات في قاع البحار واستغلالها وتسويقها. وأدرجت الشركة عام ٢٠٠٥ في سوق الاستثمارات البديلة التابعة لبورصة لندن. ويوجد مقر مكتبها الإداري في سيدني بأستراليا. وتملك الشركة حاليا رخص استكشاف لمساحات يفوق مجموعها ٢٧٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع في المياه الإقليمية لنيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وولايات ميكرونيزيا الموحدة وفانواتو. وأكملت الشركة مؤخرا برنامجيها الاستكشافيين الثاني والثالث المعروفين باسم 07 Kermadec و 07 Colville-Monowai في عرض سواحل نيوزيلندا. كما تفيد شركة Neptune Minerals بأن لديها عمليات استكشاف معلقة تغطي ٤٣٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع في المياه الإقليمية لنيوزيلندا واليابان وكمولث جزر ماريانا الشمالية (الولايات المتحدة) وبالاو وإيطاليا.

١٠٠ - كما تبدي الحكومات اهتماما متزايدا باستغلال الموارد المعدنية البحرية الجديدة. وعلى سبيل المثال فإن السياسة الجديدة المعنية بشؤون المحيطات، التي أعدتها اليابان بمقتضى قانون البحار الأساسي الذي استنته في عام ٢٠٠٧، تؤكد الحاجة إلى استغلال رواسب هيدرات الميثان والرواسب الحرارية المائية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، وتدعو إلى تسويق تلك الموارد في غضون السنتين القادمتين.

١٠١ - ورغم أن الأنشطة المذكورة أعلاه تُجرى داخل مياه خاضعة للولاية الوطنية، فإنها ذات صلة واضحة بعمل السلطة وهي مؤشر على الاهتمام التجاري المتنامي بالمعادن البحرية. فالموارد المستهدفة موجودة أيضا في المنطقة، ومن المحتمل أن تُكَيَّف نفس التكنولوجيات التي يجري تطويرها للاستخدام في القطاعات الخاضعة للولاية الوطنية من أجل استخدامها في المنطقة أيضا. كما تنطبق اعتبارات اقتصادية مماثلة على المشاريع في المنطقة.

## سابع عشر - ملاحظات ختامية

١٠٢ - إن هذا التقرير هو آخر تقرير سنوي يقدمه الأمين العام الحالي، ساتيان. ناندان، الذي ستنتهي فترة ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكان الأمين العام قد أشار، بمناسبة انتخابه أول أمين عام للسلطة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦، إلى أن المهمة الرئيسية للسلطة تتمثل في توفير آلية لإدارة موارد قاع البحار العميقة التي تعد إرثاً مشتركاً للإنسانية، وذلك فور إرساء الهياكل السياسية والجوانب التنظيمية. فالسلطة تعد تجربة فريدة في العلاقات الدولية. وهي الهيئة الدولية الوحيدة التي تتحمل مسؤولية إدارة مشاعات عالمية لمنفعة البشرية. ويتمثل الغرض من عمل السلطة في تشجيع الاستغلال المنظم للموارد الموجودة في قاع البحار العميقة حتى يتمكن المجتمع الدولي بأسره من الانتفاع بها. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، أنشأت الدول الأطراف في الاتفاقية، عن طريق السلطة، الإطار القانوني لمن يرغب في الاستثمار في استخراج المعادن من قاع البحار العميقة. كما أشار الأمين العام إلى أن الخطوة القادمة في تطوير السلطة تتمثل في التواصل مع من يرجح اضطلاعهم بأنشطة البحوث والتطوير في قاع البحار العميقة وإشراكهم فيها، بمن فيهم المرتبطون بتلك الأنشطة عن طريق تطوير التكنولوجيا البحرية، وكذلك المسجلون من خلال اللجنة التحضيرية باعتبارهم من رواد المستثمرين.

١٠٣ - ومن الواضح بعد مضي اثني عشر عاماً، أن الإطار المؤسسي اللازم لبناء السلطة باعتبارها منظمة دولية مستقلة قد اكتمل. ووفقاً لاتفاق عام ١٩٤٤، تم ذلك "على مراحل" وبطريقة تقلل إلى الحد الأدنى من التكاليف التي يتحملها أعضاء السلطة. كما أحرزت السلطة تقدماً كبيراً في تنفيذ المهام الفنية التي حددتها لنفسها عام ١٩٩٧. واكتمل في عام ٢٠٠٠ الإطار التنظيمي للتنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها، وأحرز تقدم ملحوظ في وضع إطار تنظيمي مماثل خاص بالكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور حديد المنغنيز الغنية بالكوبالت. كما وضعت السلطة مبادئ توجيهية بيئية أولية لاستكشاف المعادن في المنطقة، وأكملت جزءاً إضافياً من تقييم موارد القطاعات المخصصة للسلطة. أما فيما يتعلق بتعزيز مسؤوليتها العامة في مجال دعم وتشجيع البحث العلمي البحري في القطاع الدولي، فقد أحرزت السلطة تقدماً أكبر مما كان يمكن توقعه في عام ١٩٩٧ بفضل ما نظمته من حلقات عمل وحلقات دراسية تقنية. فقد ضمت تلك الحلقات طائفة بالغة الاتساع من العلماء والمهندسين والمحامين والاقتصاديين الذين يحظون بالاحترام على الصعيد العالمي، من القطاعين العام والخاص على السواء، للمشاركة في تناول أهم المسائل التي تحظى باهتمام السلطة. وقد ساهم نشر نتائج حلقات العمل في نشر المعلومات المقدمة لدى جميع الدول الأعضاء. وهذا يمثل إنجازاً كبيراً.

١٠٤ - ومن بين أهم المعالم البارزة في حياة السلطة منح الاعتراف الرسمي، وفقا لأحكام اتفاق عام ١٩٩٤، لمطالبات المستثمرين الرواد المسجلين السابقين، ومن إخضاعها جميعها للنظام الوحيد الذي أنشأته الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤. وشكل ذلك خطوة ذات أهمية خاصة لأنه لم يبرهن فحسب على أن الهيكل المؤسسي للسلطة الجديدة يمكنه العمل بفعالية، بل مثل أيضا تعبيراً عن ثقة المتعاقدين في ذلك النظام. وتعرزت تلك الثقة عندما أصبح كيان ترعاها جمهورية ألمانيا الاتحادية المتعاقد الثامن مع السلطة في عام ٢٠٠٦.

١٠٥ - ومن الضروري، تحقيقاً لصالح السلطة في المستقبل، الحفاظ على هذه الثقة في النظام من خلال الرصد المستمر لعقود الاستكشاف. ذلك أنه سيكون من الصعب جذب اهتمام تجاري حقيقي بالتعدين في قاع البحار العميقة بالمنطقة إذا لم يجر التقييد بأحكام العقود بل وإنفاذها عند الضرورة. ومن الواضح بجلاء أن معظم الجهود التي يبذلها المتعاقدون الحاليون موجهة للدراسات البيئية الطويلة الأجل وجمع بيانات المعايير البيئية الأساسية وتحليلها، بتمويل حكومي من الدول الراعية أو المشاركة، لا لأي أنشطة جادة في مجال البحث والتطوير للأغراض التجارية. وفي هذا الخصوص، يكتسب دور المجلس أهمية بالغة فالطريقة التي صيغ بها هيكل المجلس هي ثمرة لشهور عديدة من التفاوض المضني. وهي تكفل آلية دقيقة التوازن لصنع القرار تستهدف ضمان مصالح كل الدول، حتى وإن كان من الواضح أن عدداً من الدول الممثلة في المجلس لديها مصالح متعارضة كما هو الحال بالنسبة للدول الراعية للمتعاقد مع السلطة من جانب، والجهات القيمة على الإرث المشترك للإنسانية من جانب آخر. وفي السنوات المقبلة، سيكون من المهم بشكل خاص أن يكفل جميع أعضاء المجلس، والمجلس ككل، أن يعمل المجلس دائماً لما فيه صالح السلطة واضعاً نصب عينيه الهدف المؤسسي المتمثل في تشجيع الاستغلال المنظم لموارد قاع البحار لمنفعة البشرية.

١٠٦ - وفي نفس الوقت، من المهم أيضاً أن تواصل السلطة الاستفادة في عملها من دعم أمانة لا تتوافر لديها المؤهلات التقنية وحسب، بل وتكون لها أيضاً القدرة على تقديم المشورة للدول الأعضاء وللهيئات التقنية التابعة لها بشأن المسائل التقنية البالغة التعقيد والمتعلقة بإدارة موارد قاع البحار العميقة وبيئة هذه الموارد، وكذلك بشأن سبل بلوغ أهداف التعدين في قاع البحار العميقة. وتُسنَد الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ مهاماً ومسؤوليات معنية للأمين العام والأمانة العامة ليعملا باسم السلطة ككل، بما في ذلك ضرورة التفاعل مع المستثمرين والجماعات التجارية في مجال التعدين في قاع البحار. ويلزم الاضطلاع بهذه المسؤوليات بحكمة. وفي منظمة مثل السلطة، تضطلع الأمانة العامة بدور ذي أهمية خاصة في تقديم الإرشاد للدول الأعضاء، بطرق من بينها المشاركة البناءة في العمل التقني والمساهمة في المناقشات المتعلقة بالمسائل الفنية داخل هيئات السلطة.



## أعضاء الفريق الاستشاري لصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة التابعة للسلطة الدولية لقطاع البحار

ألفريدو غارسيا كاستيلانكو

الممثل الدائم لشيلى لدى السلطة الدولية لقطاع البحار والسفير فوق العادة والمفوض لشيلى لدى جامايكا

تشن جينغوا

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى السلطة الدولية لقطاع البحار والسفير فوق العادة والمفوض لجمهورية الصين الشعبية لدى جامايكا

فرانيس هرتو

الممثل الدائم لفرنسا لدى السلطة الدولية لقطاع البحار والسفير فوق العادة والمفوض للجمهورية الفرنسية لدى جامايكا وجزر البهاما

المفوض السامي لنيجيريا لدى جامايكا

(بانتظار تعيين مفوض سام جديد)

كوي رواش

نائب الممثل الدائم لجامايكا لدى السلطة الدولية لقطاع البحار

الدكتورة إلغا ج. إسكوبار

جامعة المكسيك الوطنية المستقلة (عضو اللجنة القانونية والتقنية)

كريغ سميث

قسم الأوقيانوغرافيا، جامعة هاواي، مانوا، الولايات المتحدة

لندساي م. بارسون

مركز الأوقيانوغرافيا الوطني، ساوثهامبتن، المملكة المتحدة (عضو سابق في اللجنة القانونية والتقنية)